

Distr.: General
23 April 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

مؤتمر قمة قادة العالم من أجل الاستثمار

حدث سابق لانعقاد مؤتمر الأونكتاد الثالث عشر

ملخص من إعداد أمانة الأونكتاد

مؤتمر قمة قادة العالم من أجل الاستثمار

١- عقد في الدوحة، بقطر، في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٢، "مؤتمر قمة قادة العالم من أجل الاستثمار"، وهو حدث دولي رفيع المستوى يجمع الحكومات وكبار أرباب الأعمال. وقد نُظِّم هذا الحدث لتيسير الحوار والعمل بشأن التحديات الناشئة الرئيسية في العالم المتصلة بالاستثمار. ونُظِّمَت الجلسة في شكل حلقة نقاش دامت ثلاث ساعات وأدارها تيمور نبيلي، من قناة الجزيرة القطرية.

٢- وكان أعضاء فريق النقاش هم معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، رئيس وزراء قطر، يمثله معالي السيد أحمد بن عبد الله بن زيد آل محمود، نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، بقطر؛ ومعالي السيدة شيخة حسينة، رئيسة وزراء بنغلاديش؛ وفخامة السيد إيكيليلو ضوينين، رئيس جزر القمر؛ وفخامة السيد إيسوفو محمد، رئيس النيجر؛ وفخامة السيد منصف المرزوقي، رئيس تونس؛ وفخامة السيدة تارجا كارينا هالونين، رئيسة فنلندا سابقاً والرئيسة المشاركة للفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية التابع للأمم العام للأمم المتحدة؛ وسعادة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة الجزائري؛ والسيد دومينيك بارتون، المدير العام لشركة ماكيتزي أند كومباني (McKinsey & Company, Inc.)؛ والسيد بيتر برايبك - ليتماث، رئيس شركة نستليه؛ والسيد جان - غي كاريير، الأمين العام لغرفة التجارة الدولية؛ والسيد كريستوف دي مارجير، الرئيس وكبير الموظفين التنفيذيين لشركة توتال؛ والسيد ستين ريسغارد، الرئيس وكبير الموظفين التنفيذيين لشركة نوفوزيمس (Novozymes)؛ والسيد هوغو سيغمان، الرئيس وكبير الموظفين التنفيذيين لمجموعة إينسود (Grupo Insud)؛ والسيد سوباتشاي بانيتشباكدي، الأمين العام للأونكتاد.

٣- وأدلى رؤساء دول وحكومات بسبعة بيانات، تلتها أجوبة من أعضاء فريق النقاش ورسالة بالفيديو من السيد بيل كلينتون، الرئيس الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية.

٤- ووضع المشاركون القمة في السياق العالمي الراهن الذي تلا الأزمة الاقتصادية والمالية وفي سياق تحديات التنمية التي تواجه كثيراً من البلدان، بما في ذلك أن انتعاش تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد تخلف عن ركب التجارة والإنتاج. وركز أعضاء فريق النقاش على الاستثمار الدولي في الاقتصاد الحقيقي، في مقابل الاستثمار في المنتجات المالية الذي كثيراً ما يكون استثمار مضاربة والذي لوحظ مؤخراً في كثير من الاقتصادات، وكيف يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يساهم في حل أزمة التوظيف والنمو على الصعيد العالمي.

٥- وبحث المشاركون عدداً من الموضوعات الشاملة لعدة قطاعات والمتعلقة بالاستثمار الدولي:

(أ) استحداث الوظائف. اتفق أعضاء فريق النقاش على أن البطالة مشكلة موجودة في كل البلدان - وليس البلدان النامية وحدها - وأن الاستثمار الدولي مصدر رئيسي لإيجاد فرص عمل. ولاحظ مناقشون من قطاع الأعمال أن الحوافز قد تساعد على اجتذاب المستثمرين الأجانب ودعم استحداث الوظائف في مناطق وقطاعات بعينها. ومن مصلحة الشركات العالمية على الأمد البعيد أن تساعد على أن تبلغ بالجانب المتعلق باستحداث الوظائف في الاستثمار الأجنبي المباشر أقصى الحدود، وأن تساعد على زيادة الدخل بقصد رفع مستوى الاستهلاك، بما فيه استهلاك منتجات الشركات عبر الوطنية وخدماتها. ومن الضروري تنظيم المشاريع وتطوير مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل تحسين اندماجها في سلاسل الإمداد العالمية، ويمكن للحكومات والشركات عبر الوطنية على السواء أن تدعم هذه الروابط وتعززها؛

(ب) الاستثمار الذي يراعي مصالح الفقراء، والحد من الفقر. لفت مناقشون عدة الانتباه إلى قضية التنمية الريفية، ولا سيما في بلدان مثل بنغلاديش والنيجر. ولاحظ أحد المناقشين أن الشخص الذي ينتقل من بيئة ريفية إلى بيئة حضرية يستعمل من الموارد أربعة أمثال، ويمكن للمستثمرين الدوليين أن يقدموا رأس المال والخبرة الفنية للإسهام في التنمية الريفية وفي استعمال الموارد بكفاءة أكبر؛

(ج) الاستثمار المسؤول والاستدامة. خلص أعضاء فريق النقاش إلى أنه لا يمكن لنشاط أعمال مُربح في الأجل الطويل أن يكون مستداماً إلا إذا جرى تقاسم القيمة بين أصحاب المصلحة والمجتمع. فإذا أنشأ هذا النشاط القيمة لنفسه فقط، فلن يكون مستداماً في الأجل الطويل. ولاحظ مناقشون من قطاع نشاط الأعمال أن الشركات معنية بالاستدامة في الأجل الطويل في البلدان التي تعمل فيها، ليس لأسباب خيرية فقط، وإنما لأن القضايا التي تعالجها تقترب من احتياجاتها التجارية - وعلى سبيل المثال فالمنتج الذي يحتاج إلى كميات كبيرة من المياه معني بقضايا المياه النظيفة؛

(د) ترويج الاستثمار واجتذابه. أوصى مناقشون عدة بضرورة تعزيز ترويج الاستثمار وتبسيط الإجراءات أمام المستثمرين عند دخولهم البلدان، وخاصة عن طريق إنشاء مركز اتصال واحد للمستثمرين الأجانب في البلدان المضيفة. وقال مناقشون من قطاع نشاط الأعمال إن لصناديق المعاشات التقاعدية وغيرها مصلحة كبيرة في الاستثمار في مشاريع البنية التحتية، وهو أحد الاحتياجات الرئيسية في مجال التنمية، لكن عدم وجود شخص واحد مكلف بالاتصال في البلدان المضيفة المعنية كثيراً ما يبطئ تحقيق هذه الإمكانيات. وضرب المناقشون أمثلة من إندونيسيا والصين وجمهورية كوريا، وهي بلدان تسهل على الشركات نقل رؤوس الأموال إليها.

٦- وسلط أعضاء فريق النقاش الضوء على بعض القطاعات ذات الأولوية للاستثمار الدولي في البلدان النامية:

(أ) البنية التحتية. أشار مناقشون عدة إلى الاحتياجات الهائلة لدى البلدان النامية من البنية التحتية في كثير من المجالات، مثل الطرق، والسكك الحديدية، والخدمات الاجتماعية، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. ويمكن للشركات بين القطاعين العام والخاص أن تحشد تمويلاً من المستثمرين الدوليين، وإن كانت أنواع العقود هذه قد تطرح مشكلات لبعض الحكومات؛

(ب) المياه. قال أعضاء فريق النقاش إن المناقشة المتعلقة بتغير المناخ قد ألفت بظلالها على قضية عالمية من الممكن أن تكون أعظم، وهي قضية المياه والحصول على المياه النظيفة، الأمر الذي يستلزم استثمارات كبيرة في البنية التحتية المناسبة، لا سيما من أجل استعمال المياه بكفاءة أكبر؛

(ج) الزراعة. ركز النقاش على الاستثمار الزراعي في أفريقيا خاصة، والإمكانات الزراعية الكبيرة المتوفرة في أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية من فئة أقل البلدان نمواً. بيد أن الأنشطة الصغيرة الحجم تنطوي على إمكانات كبيرة للعمل والاستثمار فيها. وبإمكان الوكالات الوطنية والدولية أن تنشئ مرافق توفر التمويل الأولي لدعم الاستثمار في المشاريع الصغيرة الحجم؛

(د) الطاقة. لاحظ المناقشون أن ١,٥ مليار شخص يفتقرون حالياً إلى الطاقة المأمونة، ويضاف إليهم ٣,٢ مليارات شخص إمدادهم بالطاقة ضئيل وغير فعال. وفي وسع المستثمرين الدوليين أن يوفرُوا المتطلبات من الطاقة اللازمة للتنمية. غير أن قدسية العقود تعتبر ذات أهمية بالغة في قطاع الطاقة حيث التكاليف غير القابلة للاسترداد كبيرة وآفاق الاستثمار طويلة الأجل. وقال ممثلون لقطاع الأعمال إنه يلزم وجود سياسات تأمين دولية في هذا الصدد.

المشهد المتغير للاستثمار الدولي

٧- ألقى أعضاء فريق النقاش الضوء على عدد من سمات مشهد الاستثمار الدولي المتغير. وركز النقاش على صعود مستثمرين جدد، مثل صناديق الثروة السيادية، يتحسون فرصاً محتملة للاستثمار في مشاريع التنمية التي تراعي مصالح الفقراء. وتعني أيضاً الجغرافيا الاقتصادية العالمية المتغيرة أن البلدان الصاعدة في الجنوب، بتطورها، تصبح شيئاً فشيئاً مقصداً للاستثمار. ولا حاجة لأن يتخذ هذا الاستثمار شكل أسهم، وأشار المناقشون إلى أنواع مختلفة من الاستثمار، مثل الأشكال غير القائمة على المساهمة في رأس المال، وإدماج شركات البلد المضيف في سلاسل الإمداد العالمية. ورغم أن أفريقيا تبلغ نسبة سكانها ١٥ في المائة من سكان العالم وتملك ثروة هائلة من الموارد الطبيعية، فإن نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد العالم ضئيل جداً.

السياسات المتصلة بالاستثمار على الصعيدين الوطني والدولي

٨- يلزم وجود سياسات استثمار أذكى أقدر على تيسير الاستثمار الدولي والإسهام في التنمية المستدامة والشاملة للجميع. ومن شأن سياسات من هذا القبيل، على سبيل المثال، أن تدعم التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي للاقتصادات. وأشار المناقشون إلى مناداة الأونكتاد بجبل جديد من سياسات الاستثمار القادرة على دعم الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، وخاصة دعم إيجاد فرص عمل في البلدان التي تتزايد فيها أعداد الشباب بسرعة. وأشار إلى عمل الأونكتاد المتعلق برصد بيئة السياسات الاستثمارية على الصعيدين الوطني والدولي على السواء. فعلى الصعيد الوطني، استمر اتجاه السياسات نحو التحرير الاقتصادي رغم حدوث بعض التخندق، وحذر مناقشون من قطاع الأعمال من العودة إلى التزعات الحمائية. ومن المهم مواصلة الحوار الدولي بشأن قضايا الاستثمار لمواجهة هذه الاتجاهات.

٩- ويلزم على الصعيد الدولي أيضاً إضفاء النظام والاتساق على العدد المتزايد من اتفاقات الاستثمار الدولية الذي بلغ أكثر من ٦٠٠٠ اتفاق. وأشار المناقشون إلى أن ذلك لا يعني بالضرورة وضع القواعد، بل ربما انتهاج نوع ما من نهج أفضل الممارسات. ونظراً إلى التغيرات التي حدثت في مشهد الاستثمار على مدى السنوات الأربعين الماضية، وتحديات الاستثمار الكثيرة التي تواجه العالم اليوم، ينبغي اتباع نهج أكثر تنسيقاً على الصعيد العالمي لمعالجة هذه القضايا.

استكشاف الشراكات بغية تعزيز الاستثمار الدولي

١٠- بحث عدد من أعضاء فريق النقاش دور الشراكات في تعزيز الاستثمار الدولي وزيادة مساهمته في التنمية المستدامة. والشراكات مهمة ليس لإخراج البلدان من الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها فحسب، ولكن أيضاً لضمان أن تتمكن البلدان من المزيد من الاستثمار وحي المزيد من الفوائد الإنمائية منه. وإضافة إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص، المهمة مثلاً في سياق الاستثمار في البنية التحتية، أشار المشاركون إلى الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية التابع للأمم العام للأمم المتحدة، الذي قدم عدداً من التوصيات بشأن الاستثمار الدولي. وأشار المشاركون بصورة خاصة إلى العمل الذي يقوم به الأونكتاد، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والبنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بشأن مبادئها المتعلقة بالاستثمار الزراعي المسؤول، والمعايير الطوعية التي تسعى إلى التأكد من استفادة المزارعين المحليين والاقتصاد المضيف من الاستثمار الدولي في قطاع الزراعة في البلدان النامية.